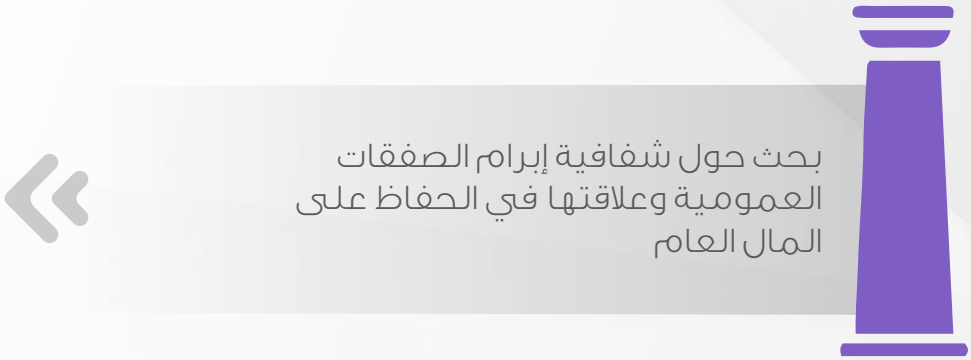

بحث حول شفافية إبرام الصفقات العمومية وعلاقتها في الحفاظ على المال العام

شفافية إبرام الصفقات العمومية وعلاقتها في الحفاظ على المال العام

Transparency in concluding public deals and their relationship to preserving public money

إعداد الباحثة: **لانا شماسنة**

Prepared by the researcher: Lana Shamasnah

درجة البكالوريوس

في تخصص الإدارة العامة **«بامتياز»**

كلية الحقوق والإدارة العامة

Supervised by متابعة وإشراف

Dr. Ayman Al-Zaro | د. أيمن الزرو

Dr. Ismail Iriqat | د. اسماعيل عريقات

2020

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع شفافية إبرام الصفقات العمومية وعلاقتها في الحفاظ على المال العام، حيث اتبعت الدراسة المنهج الكيفي لتحديد الوضعية الحالية للدراسة، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم مقابلة وجهت إلى عينة مكونة من شركات تعهدات عامة ومقاولات، ومؤسسات رقابية أهلية وغير وزارية، ووزارات حكومية، تضمنت إحدى عشر مقابلة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه يتم نشر أغلب الصفقات العمومية التي تتم من قبل المؤسسات الحكومية ليومين مختلفين وفي جريدتين مختلفتين، وعدم الوضوح التام في تحديد المواصفات وجداول الكميات المطلوب اتباعها في تنفيذ العقد، لضعف إشراك المختصين واللجان الفنية الأكثر دراية بذلك الجانب، وضعف التمويل من قبل وزارة المالية بتوفير المخصصات المالية للمؤسسات الحكومية لتنفيذ المشاريع مما يؤدي إلى تأخير إنجاز المشاريع لتذبذب الدفعات، ووجود ثغرات في بعض نصوص القانون وبنود الأنظمة، تتيح المجال للتحايل عليها وتشكل أبواب للدخول لحالات الفساد، وعلى ضوء النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في بعض نصوص القرار بقانون والنظام وتنقيحها من أي ثغرات تؤدي للخروج عن ما اقتضته، فمثلاً يجب العمل على تشكيل لجنة قانونية وفنية لإعادة النظر في بند الاستثناءات الوراد في نصوص القرار بقانون والنظام، وضرورة إلزام وزارة

Abstract

This study aimed to identify the reality of transparency in the conclusion of public deals and their relationship to the preservation of public money, where the study followed the qualitative method to determine the current status of the study, and to achieve the goals of the study, an interview was designed and directed to a sample consisting of public pledge companies and contracting, and non-ministerial civil and non-ministerial oversight institutions, And government ministries, which included eleven interviews, and the results of the study concluded that most public deals that are carried out by government institutions are published for two different days and in two different newspapers, and the complete lack of clarity in specifying specifications and tables of quantities to be followed in the implementation of the contract Because of the weak involvement of specialists and technical committees most familiar with that aspect, and the weak funding by the Ministry of Finance by providing financial allocations to government institutions to implement projects, which leads to delaying the completion of projects to fluctuate payments, and the presence of gaps in some texts of the law and the articles of regulations, allowing the field to circumvent them and form doors to enter

المالية من أجل الوفاء بالتزامها في توفير المخصصات المالية للمشاريع، وضرورة الأخذ بجدية موضوع تحديد المواصفات المطلوب تنفيذها في العقد من خلال إشراك أكبر للفنيين المختصين بوضع المواصفات الفنية.

الكلمات الدّالة: (الصفقات العمومية وإبرامها، الشفافية، المال العام، النصوص القانونية، الفساد وتبديد الأموال، أنظمة الرقابة الخارجية).

cases of corruption In light of the results, the study recommended the necessity of reviewing some of the provisions of the resolution in law and order and revising them from any gaps leading to deviations from what was required. For example, work should be taken to form a legal and technical committee to review the item of exceptions mentioned in the text of decision B Law and order, and the need to oblige the Ministry of Finance in order to fulfill its obligation to provide financial allocations projects, and the need to take seriously the subject of identifying specifications in the contract to be implemented through greater involvement of technicians specialists develop technical specifications.

Key Words:

(Public deals are concluded, Transparency, Public money, Legal texts, Corruption and waste of money, External control systems).

اولا: مقدمة البحث

مشكلة البحث

انطلاقاً من أن المشتريات العامة (العطاءات واللوازم العامة) تشكل مجالاً خصباً وبيئة مناسبة لانتشار الفساد بصوره وأشكاله المتعددة خصوصاً إذا لم تطبق في إجراءات الحصول عليها المبادئ الأساسية المتعلقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. أظهر تقرير أعدته مؤسسة الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) فيما يتعلق بالواقع التشريعي والسياساتي للمشتريات العامة في فلسطين، أنه ونظرا للجهود التي بذلت في إعداد القرار بقانون بشأن الشراء العام رقم(8) لسنة 2014م، والتي صاحبها تخصيص مبالغ مالية كبيرة، فقد نجح القرار بقانون بشأن الشراء العام في تلافي غالبية الإشكاليات التي اعترت قانوني اللوازم العامة والعطاءات للأشغال الحكومية، إضافة إلى أنه جاء متفقاً في جانب كبير منه مع الممارسات الدولية الفضلى في مجال المشتريات الحكومية، فضلاً عن انسجام أحكامه إلى حد كبير مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وبالرجوع إلى القرار بقانون بشأن الشراء العام، يتضح أنه تم النص على مجموعة من القواعد التي تحكم النزاهة والشفافية والمساءلة في عمليات شراء اللوازم العامة المتمثلة في ضرورة أن يكون الشراء اقتصادياً، وأن تكون قرارات منح العقود نزيهة وحيادية، وأن تكون إجراءات العطاءات واضحة وشفافة، وان تكون عملية الشراء فعالة. (الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2015م).

من هنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: ما هو واقع الشفافية في إبرام الصفقات العمومية في الحفاظ على المال العام؟

أهمية البحث

الأهمية العلمية

1. الصفقات العمومية باعتبارها من العقود الإدارية، يمتد نطاقها ليؤثر على مختلف العوامل المحركة للاقتصاد الوطني والرقي الاجتماعي، كونه مرتبط ارتباط وثيق بالخزينة العمومية وصرف المال العام، كما أن هذه العقود تكلف اعتمادات مالية ضخمة نتيجة تعدد الهيئات الإدارية والمشاريع التنموية.
2. كون الصفقة العمومية هي الطريقة القانونية التي تستخدمها الدولة بصفتها سلطة تنفيذية ممثلة في الإدارات العمومية لتسيير المال العام وتنفيذ برامج التنمية ضخمة كانت أم صغيرة بأعلى جودة وأقل تكاليف وأقصر الآجال.
3. باعتبار الصفقات العمومية مجالاً خصباً يكثر فيه الفساد لاعتباره أهم مسار تنفق فيه الأموال العمومية، فلا بد من التطرق لواقع تطبيق الأنظمة والقوانين لمحاصرة المخالفين وعدم إفلاتهم من العقاب، لأن الجريمة تمس بالمال العام وبالتالي تمس بالمصلحة العامة.

الأهمية العملية

1. محاولة تقصي مواطن الخلل في إبرام الصفقات العمومية، وتوضيح الإجراءات العملية في إبرام الصفقات العمومية في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني.
2. إظهار الدور الرقابي في كيفية حماية المال العام من وجهة نظر المتعاقدين.
3. ستساعد هذه الدراسة مسؤولي تلك القطاعات المختلفة في معرفة شكل العلاقة والتأثير المتبادل بين متغير الشفافية وإبرام الصفقات العمومية، ومحاولة استثمار تلك العلاقة في تحقيق إبرام للصفقات العمومية بكفاءة وشفافية أعلى وحفظاً للمال العام.
4. تسليط الضوء على واقع إدارة المال العام في مجال الصفقات العمومية في مؤسسات القطاع العام.

أهداف البحث

1. عرض وتحليل لتأثير أنظمة الرقابة الخارجية على الصفقات العمومية في الحفاظ على المال العام في القطاع العام الفلسطيني.
2. التعرف إلى تأثير شفافية إبرام الصفقات العمومية في الحد من الفساد في القطاع العام الفلسطيني.
3. التعرف إلى دور النصوص القانونية للصفقات العمومية في الحفاظ على المال العام في القطاع العام الفلسطيني.
4. عرض وتحليل لتأثير شفافية إبرام الصفقات العمومية في زيادة جودة الخدمات في القطاع العام الفلسطيني.
5. التعرف إلى أبرز التحديات التي تواجه الصفقات العمومية في القطاع العام الفلسطيني.

فرضيات الدراسة

1. تؤثر أنظمة الرقابة الخارجية على الصفقات العمومية في الحفاظ على المال العام في القطاع العام الفلسطيني بدرجة متوسطة.
2. تؤثر شفافية إبرام الصفقات العمومية في الحد من الفساد في القطاع العام الفلسطيني بدرجة متوسطة.
3. تسهم النصوص القانونية للصفقات العمومية في الحفاظ على المال العام في القطاع العام الفلسطيني بدرجة متوسطة.
4. تؤثر شفافية إبرام الصفقات العمومية في زيادة جودة الخدمات في القطاع العام الفلسطيني بدرجة متوسطة.

منهجية الدراسة

اتبعت الباحثة المنهج الكيفي من خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، بحيث يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً أو كمياً، كما يقوم بتحليل وربط وتفسير هذه البيانات وتصنيفها واستخلاص النتائج منها.

ثانيا: الإطار النظري: الصفقات العمومية والادبيات السابقة

1. الصفقات العمومية

مفهوم الصفقات العمومية

الصفقات العمومية عقود مكتوبة تبرم قصد إنجاز الأشغال العامة، واقتناء المواد، والخدمات والدراسات، لحساب المصالح العمومية المتعاقدة، ويعتبر العقد نوعاً من الاتفاقيات فهو منشأ للالتزامات، غير أن العقد العمومي يختلف عن العقد الخاص في عدة مسائل جوهرية أهمها على الإطلاق أن العقد العمومي عقد إذعان تقوم الإدارة فيه بإملاء شروطها بشكل أحادي الجانب، وهذا يعني أن الرضا يكون من طرف واحد.(خلاطو، 2015).

خصائص الصفقات العمومية

خصائص الصفقات العمومية باعتبارها من العقود الإدارية

- **الإدارة أحد طرفي العقد:** حتى يعتبر العقد إدارياً يجب أن يكون أحد طرفيه شخصاً من أشخاص القانون العام، سواء تعلق الأمر بالدولة أو بأحد الأشخاص المعنوية الإقليمية أو المرفقية، وهذا ما يميزه عن العقود الخاصة التي تبرم بين أشخاص القانون الخاص.(بومرزوق، 2014)، وهذا المعيار عرف بالمعيار العضوي، لكن هذا المعيار منتقد كون الإدارة قد تبرم عقداً من عقود القانون الخاص إذا ما رأت المصلحة المتعاقدة أن هذا الطريق الأحسن، كما أن ليست كل الأطراف التي تبرم صفقات عمومية هي هيئة إدارية.(كانون، زروقي، 2017)
- **ارتباط العقد بتسيير وخدمة المرافق العمومية:** إن موضوع العقد الإداري يتعلق بنشاط المرفق العام الذي يهدف إلى تحقيق احتياجات المصلحة العامة، وعليه فالعقود الإدارية لا تكتسب هذه الصفة إلا إذا اتصلت بنشاط مرفق من المرافق العمومية.(بومرزوق، 2014). وهي الفكرة الأساسية التي اعتمدتها أحكام مجلس الدولة الفرنسي، ومحكمة التنازع في عدة قضايا، وعليه فإن لم يتصل العقد على هذا النحو بنشاط المرافق العمومية فلا يعد عقداً إدارياً، كأن يتعلق بإدارة بعض الأموال الخاصة للإدارة، وفي حقيقة الأمر أن استخدام الإدارة لأساليب القانون العام لا يتحقق إلا خدمة وتسييراً للمرافق العمومية.(بو خاتم، 2017).

المبادئ التي تقوم عليها الصفقات العمومية ومنها

شفافية الإجراءات: تعني الشفافية وضوح وفهم القواعد التشريعية والتنظيمية، وسهولة الاطلاع على الممارسات الفعلية تماماً كمن ينظر من خلال نافذة ذات لوح زجاجي شفاف في غاية النظافة.(السيد، 2009)، لذلك يمكن القول بأن انعدام مبدأ الشفافية في التعامل يعد مؤشراً على وجود أعمال غير مشروعة وخروق الأحكام والتشريعات المعمولة بها في مجال الصفقات العمومية. وتعرف الشفافية أيضاً في مجال الصفقات العمومية على أنها النظام الذي يمكن مقدمي العطاءات أو الموردين أو حتى غيرهم من ذوي المصلحة من التأكد بأن

عملية اختيار المتعاقد مع الجهة الحكومية قد جرت من خلال وسائل واضحة ومجردة.

الحرية في الترشح (المنافسة): إن تنظيم الصفقات العمومية هو قانون الخضوع للمنافسة، ويقصد به إتاحة الفرصة لكل من تتوفر فيه الشروط أن يتقدم بعطائه وذلك عن طريق الإعلان. يتجلى الاهتمام المتزايد بإعمال قواعد المنافسة في مجال إبرام الصفقات العمومية، في اهتمام الرأي العام بمدى فعاليتها في تحقيق الاستعمال الأمثل والأنجع للأموال العمومية، وما يثيره من تعدد في العروض، تنوع في الاختيارات التي تسمح للإدارة العمومية بتحقيق برامجها بما يواكب التطورات التكنولوجية الحاصلة في المنظومة الاقتصادية.

أنواع الصفقات العمومية

فيما يلي ثلاثة أنواع من العقود التي تبرمها المصلحة المتعاقدة، يضفى عليها طابع الصفقة العمومية إن توافرت شروطها:

- إنجاز الأشغال.
- اقتناء اللوازم.
- إنجاز الدراسات.

فيما يلي سيتم استعراض هذه الأنواع:

القسم الأول: صفقة إنجاز الأشغال

يحتل عقد الأشغال العامة مكانة بارزة ضمن العقود الإدارية إن لم يكن أبرزها على الإطلاق، وذلك للدور الهام الذي يلعبه كوسيلة من وسائل الإدارة في تسيير مرافقها العامة، وما يتطلبه ذلك من تطبيق المبادئ التي تحكم سير المرافق العامة كضمان حسن سيرها بانتظام واضطراد.

غير أنه ورغم ذلك فمما لا شك فيه أن المتعاقد مع الإدارة وخاصة في مجال عقود الأشغال العامة يؤدي دوراً جوهرياً وأساسياً في تنفيذ الأشغال العامة، وبالتالي دوراً أساسياً وجوهرياً في استمرار سير المرافق العامة بانتظام واضطراد، مما يجعله يقوم بدور المعاون للإدارة العامة في تسيير مرفق من مرافقها العامة موضوع عقد الأشغال، مما يتطلب منه الوفاء بالتزاماته التعاقدية والالتزامات التي يفرضها عليه ضمان حسن استمرار سير المرافق العامة بانتظام، التي تتمثل في بذل عناية فائقة وحرص شديد والعمل بأقصى جهد قد يفوق الالتزام العادي المتعارف عليه في الوفاء بالالتزامات التعاقدية في العقود المدنية.(ابن شعبان، 2012).

أما فيما يتعلق بنهاية صفقات الإشغال العامة، فإن صفقة الأشغال العامة تنتهي إما نهاية طبيعية أو نهاية غير طبيعية في حالات معينة، فتنتهي نهاية طبيعية شأنها شأن بقية العقود، بتنفيذ الأشغال محل الالتزام وتسليمها تسليماً كاملاً نهائياً، واستيفاء المتعاقد معها لحقوقه من الإدارة، مع بقائه ضامناً سنوياً إذا كان التسليم مؤقتاً وضامناً عشرياً إذا كان التسليم النهائي. كما تنتهي نهاية طبيعية بانتهاء المدة المحددة في العقد.(حابي، 2015).

القسم الثاني: صفقة اقتناء اللوازم

وهو العقد الذي تبرمه المصلحة المعاقدة للحصول على أموال منقولة كالحصول على

التجهيزات اللازمة لتسييرها، وتسمى كذلك صفقة التوريدات التي تنصب للحصول على المواد المنقولة التي يمكن نقلها دون أن يصيبها إتلاف، ويمكن تحديد عناصر صفقة اقتناء اللوازم في العناصر التالية:

*التوريد: إذ يلتزم بتوريد المواد المتفق عليها طبقاً للمواصفات والشروط المنصوص عليها في الصفقة العمومية ودفتر الشروط الإدارية.

*عقد اقتناء اللوازم على المنقولات: إذ لا يمكن تصور أن يرد هذا العقد بأي حال من الأحوال على العقارات.

*أن تبرم صفقة اقتناء اللوازم بهدف تحقيق المصلحة العامة لأهدافها ولحساب الشخص العام.(صوفيان، عروج، 2016)، بالإضافة إلى كونها تعد صفقة توريدات، وهي اتفاق بين شخصين معنويين من أشخاص القانون العام مع شركة خاصة، أو فرد يتعهد بموجبه الفرد أو الشركة الخاصة بتموين العام بمنقولات يحتاج لها المرفق العام، فصفقة اقتناء اللوازم يكون محلها دائماً منقولاً و إلا تغير وصفها لصفقة الأشغال.(بو خاتم، 2017).

القسم الثالث: صفقات إنجاز الدراسات

تتعدد وتتنوع خصائص صفقات الدراسات في هذا التنظيم، كونها صفقات ارتبط إنجازها بموضوعها المتعلق بخدمة فكرية، فيصبغها ذلك بطابع الليونة والمرونة، فهي في الواقع مجال بلا حدود يكون فيه كل شيء محتمل وغير مؤكد، في أفق ضئيلة وصعبة التحديد.

فمن بين أهم مميزات الدراسات عدم وجود مفهوم محدد لها إذ تتعدد المصطلحات الشبيهة والدالة عنها بتعدد مجالاتها، وعرف القانون الجزائري اختلافاً في ذلك من مرحلة إلى أخرى بحسب طبيعة المشاريع والأهداف المسطرة لا سيما المنجزة بمبادئ وقواعد قانون الصفقات العمومية كوسيلة للحصول على أحسن الخدمات، أو في قوانين أخرى تعد فيها الدراسة عقد، أو المنظمة بقواعد المهنة وشروطها. ويعكس هذا التنوع مدى شساعة صفقات لها مجال متطور مرتبط بالإنجازات فتنوعها مبني على تميزها عن باقي الصفقات بتأهيلها على أنها صفقات فير مادية، وهو ما يضفي عليها ميزة المرونة والتمدد، بتأثيرها على مجموعة من الميادين فيتعدى ذلك المجال الاقتصادي، إلى المجال البشري.(شوقارة، 2010).

ثالثاً: الصفقات العمومية في فلسطين (المشتريات والعطاءات العامة)

أصدر المشرع الفلسطيني في العام 1998م قانون اللوازم العامة رقم (9) لسنة 1998م، واتبعه في العام 1999م بإصدار قانون العطاءات للأشغال الحكومية رقم (6) لسنة 1999م، وتناول كل من القانونين الأحكام المتعلقة بالمشتريات العامة سواء كانت على شكل سلع وخدمات واستشارات فنية، أو كانت على شكل إنشاءات عامة من مباني وطرق وجسور وغير ذلك من الأشغال العامة. ونتيجة للعديد من الانتقادات التي وجهت لهذين التشريعين وكشفت عنها تقارير دولية ومحلية بما فيها ما أشارت

إليه مؤسسة أمان في تقاريرها، فقد قامت الحكومة الفلسطينية بإصدار تشريع خاص بالشراء العام، وقد جرى تعديل هذا التشريع أكثر من مرة، وفي نهاية عام 2014م جرى وقف العمل به لحين استكمال المتطلبات الفنية والقانونية اللازمة لوضعه موضع التطبيق العملي، وقد استمر العمل بالقوانين القديمة في الأعوام 2015م و 2016م.(الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2016).

2. مراجعة الدراسات السابقة

حاولت الباحثة توظيف ما جاء في الدراسات السابقة القريبة من موضوع الدراسة قدر الإمكان، لتحقيق أهدافها وفيما يأتي عرض موجز لأهم الدراسات:

*تقرير **أسامة نوفل**(الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2018). بعنوان بيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمليات الشراء العام _قطاع غزة، **حيث اعتمد إعداد هذا التقرير** على المنهج الوصفي التحليلي، **وقد توصل التقرير إلى جملة من النتائج كان أهمها:** أن التشريعات المتعلقة بالشراء العام يوجد بها قصور في الإجراءات المتعلقة بالمساءلة وخاصة في نظام الشكاوى، وعدم وجود قواعد في مجال حماية المبلغين عن الفساد في عمليات الشراء العام، وغياب القواعد الناظمة في مجال الحق في الحصول على المعلومات في مجال الشراء العام، وأن إجراءات الإعلان عن العطاءات تكون من خلال صحيفة واحدة فقط ولمدة يومين وهذا مخالف لتعليمات قانون اللوازم العامة. **وقد أوصى التقرير** بالمطالبة بوضع سياسات وإجراءات مكتوبة تهدف إلى منع موظفي الجهة المشترية من العمل كمستشارين قانونيين أو إداريين لدى الموردين أو المقاولين، والعمل على إعداد مدونة سلوك وتشريعات ناظمة للإفصاح عن الذمم المالية للعاملين في الشراء العام والإفصاح عن تضارب المصالح، والعمل على تدشين "منصة المشتريات الحكومية الفلسطينية" على الإنترنت بحيث يتم نشر الإعلانات الخاصة بالمناقصات والنماذج واللوائح والقوانين والتصنيف الخاص بالموردين.

* **دراسة الأمير حفوظة** (حفوظة، 2015)، بعنوان آليات الرقابة على الصفقات العمومية، **اعتمد الباحث في دراسته المنهج** الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، **وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها:** ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن قطاع الصفقات العمومية في الجزائر من أكثر القطاعات المتميزة بالفساد وتبديد الأموال العامة، وأن مراجعة المشرع لتنظيم الصفقات من فترة لأخرى قد يعبر عن محاولة لسد الثغرات والنقائص التي تصطدم بها اللجان الرقابية أثناء ممارستها عملها الرقابي ويسمح قانون الصفقات العمومية الجديد بتوفير الشروط الملائمة لتحقيق منافسة سليمة ونزيهة بين مؤسسات الإنجاز من أجل إبرام الصفقات بشكل فعال وتوحيد الرؤى حول أفضل السبل في صرف الأموال العمومية. **وقد أوصت الدراسة** بضرورة إشراك القاعدة على المستوى الوطني من

أجل المساهمة في وضع نصوص قانونية متعلقة بالصفقات العمومية كما يجب الأخذ بملاحظات التقارير باهتمام بالغ ويقابله إصدار القوانين مشددة لعقوبات جرائم المال العام، والاستفادة من تجارب الدول من خلال تشجيع التعاون الدولي وتبادل الخبرات الخاصة بإبرام الصفقات العمومية وآلية الرقابة عليها.

*دراسة عائشة بعيط (بعيط، 2014)، بعنوان ضمانات مبدأ المنافسة في الصفقات العمومية، **اعتمدت الباحثة في دراستها على المنهج** الاستقرائي والتحليلي والوصفي، **وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها:** ومن أبرز ما توصلت إليه الدراسة أن نظام إشهار الصفقات العمومية في الجزائر ما زال نظام بدائي يعتمد على النشر الصحفي الورقي الذي يتميز بمحدوديته في نشر المعلومة بين المتعاملين والغياب التام لاستخدام التكنولوجيات الحديثة وخاصة شبكة الإنترنت في الإدارات العمومية، وأن آليات الرقابة المنصوص عليها لا يمكنها قمع جميع المخالفات الماسة بضمانات مبدأ المنافسة في الصفقات العمومية. **وقد أوصت الدراسة** بإصدار قانون يحدد شروطاً صارمة تتعلق بالكفاءة اللازمة والنزاهة للتعيين في الوظائف التي يشرف مسؤولوها على إبرام الصفقات العمومية، وتجريم صارم في إبرام الصفقات العمومية عن طريق إجراء التراضي خارج المجالات المنصوص عليها في المادتين 37/38 من تنظيم الصفقات العمومية.

نقد الدراسات السابقة

اختلفت الدراسات بجوهر المشكلة التي تسعى إلى علاجها فتمثلت مشكلة دراسة الباحثة عائشة بعيط ما مدى نجاعة التنظيم المتضمن قانون الصفقات العمومية لضمان احترام وحماية حرية المنافسة في الصفقات العمومية كإحدى أهم أنواع العقود الإدارية؟ وإلى أي مدى تسمح هذه الضمانات بتوفير الشروط الملائمة لحسن تطبيق مبدأ المنافسة في إبرام ومراقبة الصفقات العمومية؟ وكيف يظهر نظام الضمانات من خلال الإصلاحات التي جاء بها قانون الصفقات العمومية وكذلك قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد وأخيراً قانون الفساد؟ أما الباحث أمير بن حفوظة تمثلت مشكلة دراسته في ما هي الآليات التي وضعها المشرع الجزائري الهادفة إلى تحسين الرقابة على الصفقات العمومية من خلال القوانين التي تنظم سير عمليات الصفقات العمومية؟ أما فيما يتعلق بتقرير الائتلاف للنزاهة والمساءلة أمان المتعلق ببيئة النزاهة والمساءلة لعمليات الشراء العام في قطاع غزة ركز على الشراء العام وواقع النزاهة والشفافية فيه في قطاع غزة فقط. أما فيما يتعلق بالأسئلة التي تناولتها الدراسات لمعالجة المشكلة حيث تطرقت دراسة الباحثة عائشة بعيط إلى أسئلة الدراسة المتعلقة بما مدى تحقيق هذه الضمانات للهدف المرجو منها والمتمثل في حماية مبدأ لمنافسة الذي يعد جوهر الصفقات العمومية؟ وما هي الأطر والحدود الرقابية الإدارية والتي فرضها المشرع من أجل ضمان

حماية مبدأ المنافسة في الصفقات العمومية؟ وأخيراً دراسة الأمير حفوظة تطرقت إلى الأسئلة التالية: هل تساهم المواد القانونية المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية وتنفيذها في تعزيز الرقابة على الصفقات العمومية؟ وما هي مستويات الرقابة على الصفقات العمومية على مستوى مديرية الإدارة المحلية بولاية الوادي؟

فيما يتعلق بالمنهجية اعتمدت دراسة الباحثة عائشة بعيط على المنهج الاستقرائي والتحليلي والوصفي من خلال جمع المادة العلمية القانونية وقراءتها وتحليلها بالإضافة إلى اللجوء أحياناً إلى المنهج الوصفي وكذلك المقارنة مع التشريعات الأخرى كالتشريع المصري والفرنسي بهدف تقديم إيضاحات وافية في هذا الإطار، أما الباحث الأمير حفوظة اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، أخيراً اعتمد تقرير الباحث أسامة نوفل على المنهج الوصفي التحليلي.

فيما يتعلق بالأداة اعتمدت دراسة الباحثة عائشة بعيط على تحليل محتوى للمادة العلمية والقانونية وقراءتها وتحليلها، ألا أن الباحث الأمير حفوظة اعتمد في دراسته على أداة المقابلة لجمع البيانات ولإثراء البحث.

ثالثا: نتائج البحث ومناقشتها

أداة الدراسة: تمثلت أدوات الدراسة باستخدام المقابلات وتحليل المحتوى، حيث صممت المقابلات بطريقة شاملة للمتغيرات والأبعاد والمحاور، وكطريقة أنسب للإجابة على الأسئلة والفرضيات لهذه الدراسة. وتحليل المحتوى من خلال تحليل الأنظمة والقوانين المتعلقة بالعطاءات والشراء العام في القطاع العام الفلسطيني، بهدف الإعداد السليم للمقابلات.

تتكون المقابلة من قسمين رئيسين:

القسم الأول (المقابلة المقننة): وهي عبارة عن أسئلة المقابلة، التي تحتوي على آراء المبحوثين، **حول واقع شفافية إبرام الصفقات العمومية وعلاقتها في الحفاظ على المال العام.**

القسم الثاني (المقابلة المفتوحة): تم إعدادها للإجابة على سؤال: (**ما هي أبرز التحديات التي تواجه الصفقات العمومية في القطاع العام الفلسطيني؟**).

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

لقد تم اعتماد التدريج التالي للاستجابات على فقرات المقابلة، في القسم المهيكل في عملية تفريغ الاستجابات على فقرات أداة الدراسة (المقابلة)، على النحو التالي:

5: موافق بدرجة عالية جداً، **4:** موافق بدرجة عالية، **3:** موافق بدرجة متوسطة، **2:** موافق بدرجة متدنية، **1:** موافق بدرجة متدنية جداً

النتائج المتعلقة بسؤال: «إلى أي مدى تؤثر أنظمة الرقابة الخارجية على الصفقات العمومية في الحفاظ على المال العام في القطاع العام الفلسطيني؟» الفرضية للإجابة على السؤال: _ تؤثر أنظمة الرقابة الخارجية على الصفقات العمومية في الحفاظ على المال العام في القطاع العام الفلسطيني بدرجة متوسطة.

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي للإجابات، والجدول التالي لكافة القطاعات يوضح ذلك:

الجدول (1): نتائج استجابات العينة من كافة القطاعات على الفقرات المتعلقة بالسؤال:

الرقم	المعيار	القطاع العام	القطاع الخاص	الجهات الرقابية	المجموع
1	تم إخضاع إبرام الصفقات العمومية وإجراء عمليات الشراء العام للرقابة من جهات خارجية مختصة لا علاقة لها بالمصالح المتعاقدة، مما ساعد في الحفاظ على المال العام.	5	4.25	2.66	3.97
2	تم التزام الجهات الرقابية الخارجية، بالقيام بدورها الرقابي بشفافية وحيادية، مما ساعد في الحفاظ على المال العام.	4.75	4.25	5	4.66
3	تم إخضاع لجان الشراء ولجان العطاءات المركزية لرقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية، مما ساعد في الحفاظ على المال العام.	5	4.25	4.33	4.52

4	تم تقييم أداء الجهات المشترية ومدى التزامها بأحكام القانون ورفع هذه التقارير لمجلس الوزراء مرفقة بالتوصيات من قبل المجلس الأعلى لسياسات الشراء العام، مما ساعد في الحفاظ على المال العام.	2.75	3.75	3.66	3.38
5	تم حضور أشخاص من ديوان الرقابة المالية والإدارية لمتابعة عملية إجراء العطاءات والشراء العام، مما ساعد في الحفاظ على المال العام.	3.75	2.25	4	3.33
6	ساعدت أنظمة الرقابة الخارجية على كشف وإثبات جرائم الفساد وتبديد الأموال في مجال الصفقات العمومية، مما ساعد في الحفاظ على المال العام.	3.25	2.75	4.33	3.44

معدل الفقرات	3.88
	بدرجة عالية

حصلت الفقرات على معدل 3.88 أي بدرجة عالية، وعليه يتم رفض الفرضية التي تنص على أن أنظمة الرقابة الخارجية للصفقات العمومية تؤثر في الحفاظ على المال العام في القطاع العام الفلسطيني بدرجة متوسطة.

النتائج المتعلقة بسؤال: «إلى أي مدى تؤثر شفافية إبرام الصفقات العمومية في الحد من الفساد في القطاع العام الفلسطيني؟» الفرضية للإجابة على هذا السؤال: _ تؤثر شفافية إبرام الصفقات العمومية في الحد من الفساد في القطاع العام الفلسطيني بدرجة متوسطة.

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي للإجابات، والجدول التالي لكافة القطاعات يوضح ذلك:

الجدول (2): نتائج استجابات العينة من كافة القطاعات على الفقرات المتعلقة بالسؤال:

الرقم	المعيار	القطاع العام	القطاع الخاص	الجهات الرقابية	المجموع
1	تم توفير النظام الذي يمكن مقدمي العطاءات أو الموردين أو حتى غيرهم من ذوي المصلحة من التأكد بأن عملية اختيار المتعاقد مع الجهة الحكومية قد جرت من خلال وسائل واضحة ومجردة، مما ساعد في الحد من الفساد.	5	4	5	4.66
2	تم الالتزام بالإعداد المسبق لشروط المشاركة والانتقاء، مما ساعد في الحد من الفساد.	5	3.75	5	4.58
3	تم تفعيل مبدأ "من أين لك هذا" للقائمين على العمل في الهيئات العمومية أو العاملين في مجال إبرام الصفقات العمومية من خلال إجراء إقرارات الذمم المالية. مما ساعد في الحد من الفساد.	3.5	1.5	3.33	2.77

4	تم توفير بنية مؤسسية وقانونية ونظامية رقابية فاعلة للقضاء على أي محاولات فساد قد تحدث في العطاءات، مما ساعد في الحد من الفساد.	4.25	2.75	4	3.66
5	الوضوح التام لصلاحيات لجان العطاء ساعد على محاسبة الفاسدين والحد من الفساد.	5	3	4.33	4.11
6	تم الالتزام بمعايير دقيقة وموضوعية لاتخاذ القرارات المتعلقة بإبرام الصفقات العمومية، مما ساعد في الحد من الفساد.	5	4	3.66	4.22
7	قامت كل جهة مشترية بفتح ملف خاص لكل عملية شراء، تحفظ فيه جميع الوثائق والمستندات المتعلقة بعملية الشراء كالدعوة للمناقصة وقرار إحالة العقد وشهادة تسليم العمل مما ساعد في الحد من الفساد.	5	4.5	4.5	4.66

معدل الفقرات	4.09
	بدرجة عالية

حصلت الفقرات على معدل 4.09 أي بدرجة عالية، وعليه يتم رفض الفرضية التي تنص على أنه «تؤثر شفافية إبرام الصفقات العمومية في الحد من الفساد في القطاع العام الفلسطيني بدرجة متوسطة».

النتائج المتعلقة بسؤال: «إلى أي مدى تسهم النصوص القانونية للصفقات العمومية في الحفاظ على المال العام في القطاع العام الفلسطيني؟»، الفرضية للإجابة على هذا السؤال: _ تسهم النصوص القانونية للصفقات العمومية في الحفاظ على المال العام في القطاع العام الفلسطيني بدرجة متوسطة.

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي للإجابات، والجدول التالي لكافة

القطاعـات يوضـح ذلـك:

الجدول (3): نتائج استجابات العينة من كافة القطاعات على الفقرات المتعلقة بالسؤال:

الرقم	المعيار	القطاع العام	القطاع الخاص	الجهات الرقابية	المجموع
1	كفاية القوانين والأنظمة التي تنظم إجراء العطاءات واللوازم العامة، ساعدت في الحفاظ على المال العام.	4	3.75	4.66	4.13
2	تم التزام المؤسسة واللجان بالنصوص القانونية، مما ساعد في الحفاظ على المال العام.	4.5	4	4.66	4.38
3	تم تحديد الآلية المتبعة في حال تطلب الأمر عدم الالتزام ببنود القانون، مما ساعد في الحفاظ على المال العام.	1	3.75	1	1.91
4	تم صياغة الأنظمة القانونية الخاصة بالعطاءات بطريقة لا يمكن التحايل بها، مما ساعد في الحفاظ على المال العام.	4.5	3.75	4	4.08
5	وجود قانون ينظم اختيار لجنة العطاءات والشروط اللازم توافرها فيها، وما هي مدة العضوية لكل عضو، ساعد في الحفاظ على المال العام.	5	4.33	5	4.77
6	غلاظة العقوبة الملقاة على مرتكبي جرائم الفساد من الموظفين العموميين في العطاءات، ساعدت في الحفاظ على المال العام.	4	2.75	3	3.25

7	غلاظة العقوبة الملقاة على مرتكبي جرائم الفساد من المتعاقدين في العطاءات، ساعدت في الحفاظ على المال العام.	3.5	3	2.66	3.05

معدل الفقرات	٣,٦٥
	بدرجة عالية

حصلت الفقرات على معدل 3.65 أي بدرجة عالية، وعليه يتم رفض الفرضية التي تنص على أنه «تسهم النصوص القانونية في الحفاظ على المال العام في القطاع العام الفلسطيني بدرجة متوسطة».

النتائج المتعلقة بسؤال: «إلى أي مدى تؤثر شفافية إبرام الصفقات العمومية في زيادة جودة الخدمات في القطاع العام الفلسطيني؟»، الفرضية للإجابة على هذا السؤال: _ تؤثر شفافية إبرام الصفقات العمومية في زيادة جودة الخدمات في القطاع العام الفلسطيني بدرجة متوسطة.

وللإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي للإجابات، والجدول التالي لكافة القطاعات يوضح ذلك:

الجدول (4): نتائج استجابات العينة من كافة القطاعات على الفقرات المتعلقة بالسؤال:

الرقم	المعيار	القطاع العام	القطاع الخاص	الجهات الرقابية	المجموع
1	تم التزام المتعاقدين، أو المقاولين بالمواصفات التي صممت الخدمة على أساسها، مما ساعد في زيادة جودة الخدمة.	3.75	3.5	4	3.75
2	تم مراعاة الوضوح في تحديد المواصفات المطلوبة في الخدمة، مما ساعد في زيادة جودة الخدمة.	3.75	3.5	5	4.08
3	تعديل ونشر الأسقف المالية لإجراء عمليات الشراء من قبل الجهات المشترية، ساعد في زيادة جودة الخدمة.	2.5	3.75	4.33	3.52

4	تعديل ونشر الأسقف المالية لأساليب الشراء، ساعد في زيادة جودة الخدمة.	2.5	3.75	4.33	3.52
5	تعديل ونشر الأسقف المالية لطلب كفالة دخول المناقصة أو إقرار ضمان العطاء، ساعد في زيادة جودة الخدمة.	2.5	2.75	4.33	3.19
6	تم تقييم مؤهلات المناقصين، تقييم ومقارنة العروض والعطاءات وعروض الأسعار المغلقة بما في ذلك العضوية في لجان العطاءات ولجان التقييم مما ساعد في زيادة جودة الخدمة.	4.5	4.25	3	3.91
7	تم الالتزام بعدم التلاعب بالمواد والكميات من قبل المقاولين والمستشارين، مما ساعد في زيادة جودة الخدمة.	4.33	3.25	3.33	3.63
8	تم توفير المعلومات المتعلقة بإجراءات إبرام الصفقات العمومية بعلانية، مما ساعد في زيادة جودة الخدمة.	4.25	4.5	3	3.91
9	تم مراعاة تجنب تضارب المصالح مما ساعد في زيادة جودة الخدمة.	4.75	3.5	4.33	4.19

معدل الفقرات	3.74
	بدرجة عالية

حصلت الفقرات على معدل 3.74 أي بدرجة عالية، وعليه يتم رفض الفرضية التي تنص على أنه «تؤثر شفافية إبرام الصفقات العمومية في زيادة جودة الخدمات في القطاع العام الفلسطيني بدرجة متوسطة».

أما فيما يتعلق بنتائج السؤال المفتوح: «ما هي التحديات التي تواجه الصفقات العمومية في القطاع العام الفلسطيني»؟

*التحديات التي حصلت على أكثر تكرار لدى القطاعات المختلفة:

1. عدم الوضوح في بعض نصوص القانون وأنه بحاجة إلى إعادة تنقيح كتابي وعدم تطوير الأنظمة والقوانين التي تنظم هذا القطاع وتحتاج مع الوقت للتحديث والتطوير بما يتناسب مع متطلبات عملية الشراء وما يطرأ عليها من جديد.
2. عدم التفعيل الكامل وبالشكل المطلوب للمجلس الأعلى لسياسات الشراء العام.
3. ضعف تطبيق المنظومة العقابية وإيقاع الجزاءات على الجهة المشترية أو المتعاقدين.
4. ضعف التمويل المخصص من قبل وزارة المالية لمخصصات المشاريع.
5. ضعف المنظومة الرقابية من قبل الجهات الرقابية.

نتائج البحث

- ✓ عدم الوضوح التام في تحديد المواصفات وجداول الكميات المطلوب اتباعها في تنفيذ العقد، لضعف إشراك المختصين واللجان الفنية الأكثر دراية بذلك الجانب، مما يؤدي لسوء الفهم لهذه المواصفات والكميات وبالتالي عدم الحصول على جودة الخدمة المطلوبة وإهدار للمال العام.
- ✓ ضعف التمويل من قبل وزارة المالية بتوفير المخصصات المالية للمؤسسات الحكومية لتنفيذ المشاريع، لوجود أزمة مالية في موازنة المؤسسات الحكومية وبالتالي أحياناً تذهب أموال المشاريع لتغطية بند الرواتب، مما يؤدي إلى عزوف المقاولين عن التنفيذ وتأخير إنجاز المشاريع لتذبذب الدفعات.
- ✓ هناك ضعف في تطبيق المنظومة العقابية وإيقاع الجزاءات على الجهة المشترية أو المتعاقدين. وفي بعض الأحيان يكون هناك تغول في إيقاع هذه الجزاءات من قبل الجهة المشترية، وبالتالي لن تشكل الرادع المطلوب للعزوف عن ارتكاب الفساد.
- ✓ وجود ثغرات في بعض نصوص القانون وبنود الأنظمة، تتيح المجال للتحايل عليها وتشكل أبواب للدخول لحالات الفساد. فمثلاً بند الاستثناءات الوراد في نصوص القرار بقانون والنظام الذي يسمح في بعض الحالات المحددة عدم الالتزام بكافة نصوصه وإجراءاته واللجوء إلى الشراء المباشر الذي يقلص المنافسة، أصبحت المؤسسات العامة والجهات المشترية تلجأ إلى استخدام هذه الاستثناءات لأسباب مبررة وغير مبررة، مما يتيح المجال لوجود حالات فساد وتجاوزات.
- ✓ كما أن هناك أمور كان من المفترض إتمامها ولكنه لم يتممها إلى الآن، مثل النماذج الموحدة للعروض، الشروط والمواصفات الموحدة والمعممة لكل المؤسسات الحكومية، القوائم مثل القائمة السوداء التي توضح أسماء المقاولين وشركاتهم التي لا يجب التعاقد معهم لفشلهم في عقود سابقة وتعثرهم فيها، كذلك والجزء الأهم هو وحدة النزاعات وفض الشكاوي الغير مفعلة

إلى الآن التي من المفترض أن تكون الجهة القضائية المختصة بهذا المجال لفض الخلافات.

توصيات البحث:

بناءاً على ما سبق توصي الباحثة بما يلي :

1. ضرورة إعادة النظر في بعض نصوص القرار بقانون والنظام وتنقيحها من أي ثغرات تؤدي للخروج عن ما اقتضته، فمثلاً يجب الحد أو التقييد الكبير من عمليات الشراء المباشر التي بالرغم من القيود والإجراءات التي ينص القانون والنظام عليها في هذه العمليات إلا أن المجال يبقى متاحا للتجاوزات والمس بعدالة المنافسة التي سعى القانون لضمانها، من خلال إحالة كل قرارات الشراء المباشر الصادرة عن مجلس الوزراء إلى المجلس الاعلى لسياسات الشراء العام أو الى مديرية اللوازم العامة في وزارة المالية ودائرة العطاءات المركزية في وزارة الأشغال العامة والإسكان لتنفيذ عمليات الشراء المطلوبة باعتبارها الجهات المختصة في هذا المجال.

2. ضرورة إلزام وزارة المالية من أجل الوفاء بالتزامها في توفير المخصصات المالية للمشاريع، كون أن التأخر في توفير المخصصات المالية لنهاية السنة المالية يجعل الجهات المشترية تتوجه إلى أسلوب الشراء المباشر الذي يضيق من المنافسة بحجة ضيق الوقت.

3. ضرورة العمل على استكمال متطلبات البناء المؤسسي خاصة ما يتعلق منها بالمجلس الاعلى لسياسات الشراء العام بكافة دوائره ووحداته. كونه يشكل أهم وحدة رقابية للإشراف على عمليات الشراء العام والمناقصات والعطاءات، ورسم وإعداد السياسات الوطنية الخاصة بالشراء العام، وتحسين وتقييم أداء الجهات المشترية، ومع غياب المجلس استمرت القرارات بالاستثناءات في مجال المشتريات والعطاءات العامة ما ترك الفرص متاحة لتجاوز قواعد ومعايير الشراء العام الفضلى. بالإضافة إلى ضرورة العمل على تفعيل وحدة مراجعة النزاعات المتخصصة بفض الخلافات التي قد تنشأ ما بين أطراف العقد في مجال الصفقات العمومية وعدم تركها للجهات القضائية والمحاكم التي تكون أكثر كلفة وأطول وقتاً.

4. ضرورة الأخذ بجدية موضوع تحديد المواصفات المطلوب تنفيذها في العقد من خلال إشراك أكبر للفنيين المختصين بوضع المواصفات الفنية وتقدير جداول الكميات المطلوب تنفيذها في العقد، لكي نحقق تنفيذ المشروع بالمواصفات والجودة المطلوبة وبذلك حفاظ على المال العام.

5. ضرورة قيام ديوان الرقابة العامة والمراقبين الماليين في الوزارات والمؤسسات بمضاعفة جهودهم الرقابية في الوزارات والمؤسسات العامة لفحص مدى التزامها بأحكام قانون الشراء العام، من خلال طلب تزويدهم بتقارير حول سير العمل، والزيارات الميدانية للمؤسسات ومواقع التنفيذ.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- ابن شعبان، علي، (2012م)، آثار عقد الأشغال العامة على طرفيه في التشريع الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة منتوري، قسطنطينية.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2018م.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، (2016م)، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الطبعة الرابعة.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2015م.
- الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة أمان، (2009م)، نزاهة العقود الإدارية على ضوء قانوني العطاءات للأشغال الحكومية واللوازم العامة، سلسلة تقارير الواقع التشريعي.
- السيد، حسن، (2009م)، دراسة مقارنة مع قانون اليوسترال النموذجي للمشتريات الحكومية، الشفافية في القواعد وإجراءات التعاقد الحكومي، العدد39، ص68.
- بعيط، عائشة، (2014م)، ضمانات مبدأ المنافسة في الصفقات العمومية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- بو خاتم، فتح الدين، (2017م)، أليات الرقابة على الصفقات العمومية في المؤسسات الاستشفائية، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم.
- بومرزوق، فائزة، (2014م)، الصفقات العمومية خلال مرحلتي الإبرام والتنفيذ، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- حابي، فتيحة، (2015م)، فسخ صفقات إنجاز الأشغال العمومية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد9، ص80.
- حفوظة، الأمير، (2015م)، آليات الرقابة على الصفقات العمومية، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
- خلاطو، فريد، (2015م)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد9، ص143-144.
- شوقارة، إسلام، (2010م)، صفقات الدراسات في القانون الجزائري للصفقات العمومية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- صوفيان، عطه، عروج، يونس، (2016م)، النظام القانوني للصفقات العمومية في ضوء المرسوم الرئاسي 15-247، رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمن ميرة-بجاية-.
- كانون، إيمان، زروقي، نسيمة، (2017م)، آليات رقابة لجان الصفقات العمومية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة _ بومرداس.